ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

تعتبر موازنة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ خطوة هامة فى سبيل الإسراع بمعدلات النمو الإقتصادى وتحقيق التنمية الشاملة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لتحقيق العدالة الإجتماعية. فبالرغم من التحديات الصعبة التى واجهها الإقتصاد المصرى خلال السنوات الماضية، إلا أن الإقتصاد المصرى يمتلك طاقات كامنة وقدرات هائلة تؤهله للإنطلاق وتحقيق قفزات سريعة نحو التقدم المنشود.

ومن هذا المنطلق، تبنت الحكومة المصرية حزمة من السياسات المالية خلال موازنة العام المالى الحالى والتى دخلت فى حيز التنفيذ مع بداية يوليو ٢٠١٤ بهدف تحقيق الإستقرار المالى والإقتصادى وإستعادة ثقة المستثمرين فى الإقتصاد المصرى وزيادة فرص العمل، بالإضافة إلى توفير موارد إضافية للإنفاق على البعد الإجتماعى وتحسين الخدمات العامة وتطوير البنية الأساسية.

*وتبلغ تقديرات **الإيرادات العامة للدولة بموازنة ٢٠١٥/٢٠١٤** نحو ٥٤٩ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٨% عن المتوقع للعام السابق، بينما تبلغ تقديرات **المصروفات العامة** نحو **٧٩٠ مليار جنيه** بنسبة نمو قدرها ٧%. وفى ضوء هذه التطورات يبلغ **العجز الكلى** فى الموازنة العامة نحو **٢٤٠ مليار جنيه** أى ما يقدر بنحو١٠% من الناتج المحلى الاجمالى مقارنة بعجز قدره ١٤% فى حال عدم تنفيذ أية إجراءات إصلاحية. ومن المتوقع أن يبلغ **الدين العام الحكومى** (داخلى وخارجى) نحو **٢,٢ تريليون جنيه** فى نهاية العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ وهو ما يعادل ٩١,٥% من اجمالى حجم الناتج المحلى، وذلك انخفاضاً من نحو ٩٣,٨% خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢.*

*وتجدر الإشارة إلى أن **البيانات التقديرية الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ تعتبر فى المراحل النهائية تمهيداً لإصدارها. وكان العجز الكلى قد حقق ١٨٩,٤ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ٩,٣ % من الناتج المحلى خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٤/٢٠١٣**، مقارنة بعجز قدره ١١,٧% خلال الفترة المماثلة من العام السابق، ويرجع ذلك فى الأساس إلى إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية، والموارد الإستثنائية، مع تنفيذ الإستثمارات المقابلة بوتيرة أقل من المقدر خلال فترة الدراسة.*

*بلغ **إجمالى دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** نحو ١٩٠٩,٨ مليار جنيه في **يونيو ٢٠١٤** (أى ما يقدر بـ٩٣,٩% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ١٦٤٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣ (نحو ٩٣,٨% من الناتج المحلى الاجمالى).*

*بينما تشير أحدث البيانات المنشورة من قبل وزارة التخطيط إلى تسارع معدلات النمو، حيث حقق **الناتج المحلي الإجمالي** معدل نمو نحو ٢,٥% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بـ٢,٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد إستمر كل من **الاستهلاك العام والخاص** في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، كما كان **للإستثمارات** إسهام إيجابى فى معدل النمو المحقق للمرة الأولى منذ الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، بينما حد من معدل النمو المحقق الإسهام السلبى **لصافى الصادرات**. وبذلك يكون **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** قد سجل معدل نمو سنوى خلال التسعة أشهر الأولى من*

٢٠١٤/٢٠١٣ يقدر بنحو ١,٦ %، مقارنة بـ٢,٣ % خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، إلا أنه من المتوقع أن تتسارع معدلات النمو فى الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ .

من الجدير بالذكر أن **مؤشر مديرى المشتريات (PMI)** قد حقق أعلى معدل له خلال الستة أشهر الماضية مسجلاً ٥١,٥ خلال يونيو ٢٠١٤ مما يشير إلى تحسن في ظروف التشغيل في شركات القطاع الخاص الغير البترولية. كما إستمر **مؤشر الإنتاج الصناعى** فى الإرتفاع للشهر الثانى على التوالى ليسجل ١٨٨,٢ نقطة خلال شهر مايو ٢٠١٤ مقارنة بـ١٨٥,١ نقطة خلال الشهر السابق ومقابل ١٤٦,١ نقطة خلال شهر مايو ٢٠١٣، محققاً بذلك معدل نمو سنوى قدره ٢٨,٨ %.

فيما يخص **ميزان المدفوعات**، فقد شهد تحسناً ملحوظاً خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، **محققاً فائض كلى بلغ نحو ٢,٢ مليار دولار (٠,٨ % من الناتج المحلى)**، مقابل **عجز قدره ٢,١ مليار دولار** (٠,٧ % من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويرجع ذلك بالأساس إلى تراجع **عجز الميزان الجارى**، مدفوعاً بالإرتفاع الملحوظ فى التحويلات الرسمية المرتبط بمساعدات دول الخليج وإنخفاض العجز التجارى، بالإضافة إلى تحقيق **الحساب الرأسمالى والمالى** لصافى تدفقات للداخل بنحو ٣,٥ مليار دولار (١,٢ % من الناتج المحلى) مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالى ٦,٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

على نحو اخر، فقد إرتفع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى بشكل طفيف فى نهاية شهر يوليو ٢٠١٤ ليصل إلى ١٦,٧٤ مليار دولار مقارنة بـ ١٦,٦٩ مليار دولار فى الشهر السابق، وذلك في ضوء زيادة الإيرادات المحصلة من هيئة قناة السويس بنهاية العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، بالإضافة إلى تراجع الواردات المصرية خلال الشهرين الماضيين.

أما بالنسبة **للتطورات النقدية**، فقد استقر معدل نمو **السيولة المحلية** - للشهر الثانى على التوالى- ليسجل نحو ١٧ % فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٤، بينما تراجع إذا ما قورن بمعدل ١٨,٤ % المحقق خلال شهر يونيو ٢٠١٣ . على نحو آخر، فقد ارتفع **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** ليسجل ١٠,٦ % خلال شهر يوليو ٢٠١٤ بعد أن كان قد إستقر خلال الشهرين السابقين عند معدل قدره ٨,٢ % (مسجلاً معدل تضخم شهرى بلغ نحو ٣,١ % وهو الأعلى منذ شهر يناير ٢٠٠٨).

وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١٤ رفع **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة** بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصلا إلى ٩,٢٥ % و١٠,٢٥ % على التوالى، ورفع **سعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** بواقع ١٠٠ نقطة اساس ليصلا إلى ٩,٧٥ % و٩,٧٥ %.

معدل نمو الناتج المحلى:

تشير بيانات **الناتج المحلى الإجمالى** إلى تسارع في معدلات النمو، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو نحو ٢,٥% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بـ٢,٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد إستمر كل من **الاستهلاك العام والخاص** في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، كما كان **للإستثمارات** إسهام إيجابى فى

معدل النمو المحقق لأول مرة منذ الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ ، بينما حد من معدل *النمو المحقق الإسهام السلبى* ***لصافى الصادرات***. وتجدر الإشارة إلى أن **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** قد سجل معدل نمو سنوى متواضع يقدر بنحو ١,٦% خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، مقارنة بـ٢,٣% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق ومتوسط نمو يقدر بـ٣,٢% خلال الخمس سنوات الأخيرة. ولكن، من المتوقع أن تتسارع معدلات النمو فى الربع الرابع من العام المالى الحالى.

خمس قطاعات رئيسية قامت بدفع معدلات النمو خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٤/٢٠١٣

فعلى جانب العرض، يعتبر كل من **قطاع الزراعة و قطاع الحكومة العامة** من أهم القطاعات المحركة للنمو خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٤/٢٠١٣، حيث سجلا معدلات نمو تقدر بـ٣,٥% و٤,٨% على التوالى (مما ساهم في نمو الناتج المحلى الإجمالى بنحو ٠,٥ نقطة مئوية لكليهما مقارنة بـ٠,٥ و٠,٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق). بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **قطاع تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو قدره ٣,٨% بنسبة مساهمة في الناتج نحو ٠,٤ نقطة مئوية مقارنة بـ٠,٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣/٢٠١٢. بينما شهد قطاعى **الصناعات التحويلية الغير بترولية والتشييد والبناء** معدلات نمو تبلغ ٣,٥% و٦,٦% (بنسبة مساهمة ٠,٥ و٠,٣ نقطة مئوية) على التوالى، ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٥٧% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة لقطاعى السياحة وإستخراج الغاز الطبيعى، فقد شهدا تراجعاً ملحوظاً، حيث تأثرت السياحة بعدد من الأحداث المؤسفة مما أدى إلى تراجع معدلات النمو الخاصة بها بنسبة ٢٩% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق، بينما تراجع قطاع إستخراج الغاز الطبيعى بنسبة ٩,٥%. وبناءً على ذلك فقد ساهم كل من قطاع السياحة وإستخراج الغاز الطبيعى بشكل سلبى في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة وذلك بنحو -١ و-٠,٩ نقطة مئوية، على التوالى.

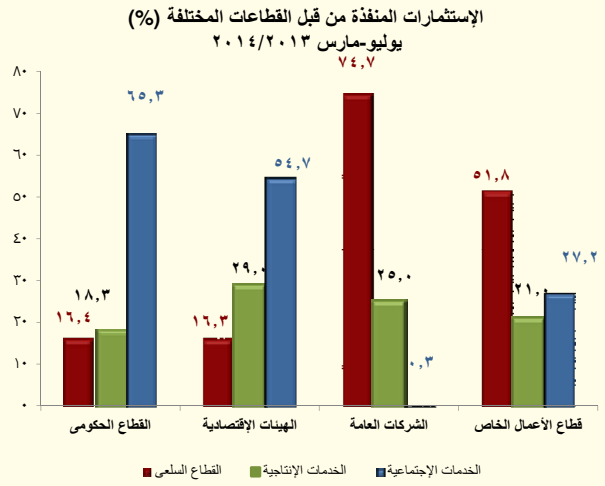

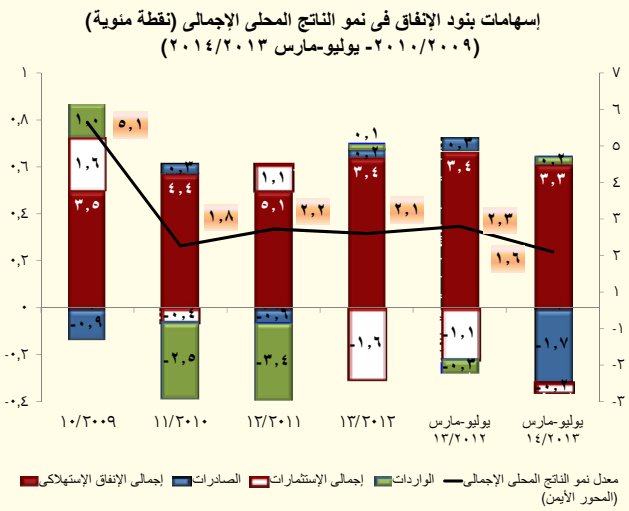

أما على جانب الطلب، فقد إستمر كل من **الاستهلاك العام والخاص** في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٤/٢٠١٣ حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٣,٢% (مقارنة بـ٢,٥% وهو معدل النمو المحقق خلال النصف الأول من نفس السنة

المالية)، مما يشير إلى أن معدل النمو في الربع الثالث كان قد حقق نحو ٤,٨%. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٦,١% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، مقارنة بـ٤,٨% خلال النصف الأول من العام المالى، مما يشير إلى تسارع معدل النمو خلال الربع الثالث ليحقق ٩,١%. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالى اسهام كل من الاستهلاك العام والخاص فى نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الربع الثالث يقدر بحوالى ٤,٩ نقطة مئوية مقارنة بـ١,٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

كما تعكس أحدث البيانات المنشورة تحسن **الاستثمارات** والتى ساهمت – للمرة الأولى منذ الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ – بشكل إيجابي في النمو خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، وذلك بنحو ١,١ نقطة مئوية، مقابل مساهمة سلبية بحوالى ٢,٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام الماضي. وبناءً على ذلك، فقد تباطأت نسبة المساهمة السلبية للإستثمارات في النمو خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٤/٢٠١٣ لتحقق نحو -٠,٢ نقطة مئوية فقط، مقارنة بإسهام سلبى أعلى خلال نفس الفترة من العام الماضي يقدر بنحو ١,١ نقطة مئوية.

أما بالنسبة لتوزيع إجمالى **الإستثمارات بحسب القطاعات الإقتصادية** (بالأسعار الجارية) فيتبين أن القطاع العام (والذى يشمل كل من القطاع الحكومى، الهيئات الإقتصادية وقطاع الأعمال العام) قد نفذ نحو ٣٣,٧% من إجمالى الإستثمارات خلال فترة الدراسة، بينما قام القطاع الخاص بتنفيذ نسبة الـ٦٦,٣% المتبقية من الإستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن حوالى ٦٥,٣% من الإستثمارات المنفذة من القطاع الحكومى قد تم توجيهها إلى قطاع الخدمات الإجتماعية.

وفى نفس الوقت، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ١,٥ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة صفرية خلال نفس الفترة من العام السابق (أى لم يحقق أى مساهمة بالموجب أو بالسالب). حيث انخفضت **الصادرات** بنسبة ٩,٦% (معدل مساهمة بالسالب بنحو١,٧ نقطة مئوية مقارنة بـ٠,٥ نقطة مئوية في العام الماضى). بينما انخفضت **الواردات** بنسبة ٠,٧% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، لتحقق بذلك معدل مساهمة بالموجب بلغ ٠,٢ نقطة مئوية، مقارنة بـ-٠,٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

من الجدير بالذكر **أن مؤشر مديرى المشتريات (PMI)** قد حقق أعلى معدل له خلال الستة أشهر الماضية مسجلاً ٥١,٥ خلال يونيو ٢٠١٤ مما يشير إلى تحسن في ظروف التشغيل في شركات القطاع الخاص الغير البترولية. كما إستمر **مؤشر الإنتاج الصناعى** فى الإرتفاع للشهر الثانى على التوالى ليسجل ١٨٨,٢ نقطة خلال شهر مايو ٢٠١٤ مقارنة بـ١٨٥,١ نقطة خلال الشهر السابق ومقابل ١٤٦,١ نقطة خلال شهر مايو ٢٠١٣، محققاً بذلك معدل نمو سنوى قدره ٢٨,٨%.

تطورات الأداء المالى:

إستمرار إنخفاض العجز الكلى للموازنة العامة للدولة..

وتجدر الإشارة إلى أن **البيانات التقديرية الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ تعتبر فى المراحل النهائية تمهيداً لإصدارها**. وتشير أحدث البيانات إلى **إستمرار إنخفاض العجز الكلى من حيث القيمة وكنسبة إلى الناتج المحلى خلال الأشهر الإحدى عشر أشهر**

الأولى من عام ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وذلك فى ضوء *إرتفاع الإيرادات الضريبية والمنح الإستثنائية والذى تزامن مع إنخفاض مستوى تنفيذ الإستثمارات خلال فترة الدراسة.*

العجز الكلى خلال يوليو- مايو ١٤/١٣	العجز الكلى خلال يوليو- مايو ١٣/١٢
١٨٩,٤ مليار جنيه (٩,٣% من الناتج المحلى)	٢٠٤,٩ مليار جنيه (١١,٧% من الناتج المحلى)
الإيرادات:	**الإيرادات:**
٣٣٧,٨ مليار جنيه (١٦,٦% من الناتج المحلى)	٢٧١,٣ مليار جنيه (١٥,٥% من الناتج المحلى)
المصروفات:	**المصروفات:**
٥١٩,٧ مليار جنيه (٢٥,٦% من الناتج المحلى)	٤٧٤,٣ مليار جنيه (٢٧,١% من الناتج المحلى)

المصدر: وزارة المالية، وحدة السياسات المالية الكلية

على جانب الإيرادات،

إرتفاع الإيرادات الضريبية وغير الضريبية خلال فترة الدراسة...

حيث شهدت حصيلة الإيرادات إرتفاعاً كبيراً خلال فترة الدراسة بنحو ٢٤,٥% إلى ٣٣٧,٨ مليار جنيه (١٦,٦% من الناتج المحلى)، ويأتى ذلك على خلفية إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بـ٦% (٤,٨% من الناتج المحلى)، بينما إرتفعت الإيرادات غير الضريبية بشكل ملحوظ وصل إلى ٨٦,٩% (٦,١% من الناتج المحلى).

ويمكن تفسير الزيادة المحققة فى الإيرادات الضريبية فى الأساس نتيجة إلى ما يلى:

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٥,٥ مليار جنيه (بنسبة ٦%) لتحقق ٩٧,٢ مليار جنيه (٤,٨% من الناتج المحلى)

فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:
- الضرائب على المرتبات المحلية بنحو ٢,٢ مليار جنيه لتحقق ١٧,٥ مليار جنيه.
- الضرائب من النشاط التجارى والصناعى بنحو ٢,٣ مليار جنيه لتحقق ٧,٥ مليار جنيه.
- الضرائب على الارباح الراسمالية من الهيئة العامة للبترول بنحو ٤,٩ مليار جنيه لتحقق ٣٠,٦ مليار جنيه (١,٥% من الناتج المحلى)، فى ضوء كل من التسوية الأولى التى تمت خلال شهر ديسمبر ٢٠١٣، والتسوية الثانية خلال شهر يناير ٢٠١٤.
- إرتفاع الضرئب من قناة السويس بـ٠,٧ مليار جنيه.
- إرتفاع الضرئب من الشركات الأخرى بـ٠,١ مليار جنيه.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٢,٢ مليار جنيه (بنسبة ١٤,٦ %) لتحقق ١٧,٣ مليار جنيه (٠,٨ % من الناتج المحلى)

فى ضوء إرتفاع الحصيلة من عوائد الأذون والسندات على الخزانة العامة بنسبة ١٧,٢% لتحقق ١٤,٢مليار جنيه (٠,٧% من الناتج المحلى)

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ١ مليار جنيه (بنسبة ٤,١ %) لتحقق ١٤,٩ مليار جنيه (٠,٧ % من الناتج المحلى)

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب الجمركية القيمية بنسبة ٧,٣% لتحقق ١٤,٣ مليار جنيه (٠,٧% من الناتج المحلى)

وذلك على الرغم من:

- تراجع ضرائب أخرى بـ٣,١% (خاصة إنخفاض ايرادات رؤوس أموال منقولة من البنك المركزى).

إرتفاع الإيرادات غير الضريبية نتيجة لإرتفاع المنح بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى إرتفاع الأرباح المحصلة من الهيئات السيادية ..

§ على جانب الإيرادات غير الضريبية:

وقد تمثل الإرتفاع في الإيرادات غير الضريبية فيما يلى:

- إرتفاع المنح لتحقق نحو ٥١,٥ مليار جنيه (٢,٥% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة وذلك نتيجة ؛

- زيادة المنح بمبلغ ٢٩,٧ مليار جنيه وهو ما يمثل إستخدام جزء من مبالغ المنح الخليجية المودعة لدى البنك المركزى وفقاً للقرار الجمهورى رقم ١٠٥ لعام ٢٠١٣.
- ورود منح نقدية بمبلغ ٢١ مليار جنيه المعادل لمبلغ ٣ مليار دولار من دول الخليج.

- إرتفاع أرباح الأسهم المحولة من كل من الهيئة العامة للبترول بنحو ٧ مليار جنيه، وأرباح الأسهم المحولة من البنك المركزى بنحو ١,٨ مليار جنيه، وأرباح الأسهم المحولة من هيئة قناة السويس بنحو ١,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بنسبة ٣٤% لتحقق نحو ١٨,٤ مليار جنيه (٠,٩% من الناتج المحلى)، نتيجة زيادة حصيلة الموارد الجارية من الصناديق والحسابات الخاصة[1] بنحو ٤ مليار جنيه لتصل إلى ١٤,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ١٠,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

١/ ويأتى هذا الإرتفاع في ضوء صدور القانون رقم ١٩ لعام ٢٠١٣ والذى حدد بموجبه أن تقوم جهات الموازنة العامة بسداد نسبة ١٠% من إجمالى إيرادات صناديق الحسابات الخاصة إلى وزارة المالية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم إضافة نسبة ٢٥% من أرصدة الصناديق والحسابات الخاصة تؤول إلى الخزانة العامة بداية من ٢٠١٣/٧/١.

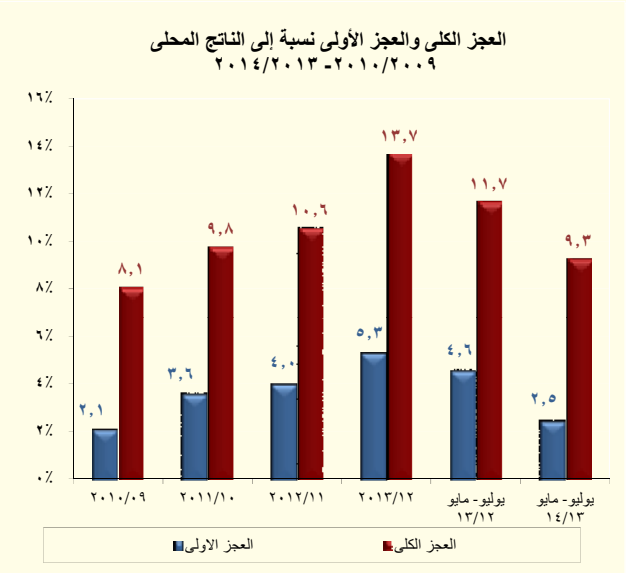

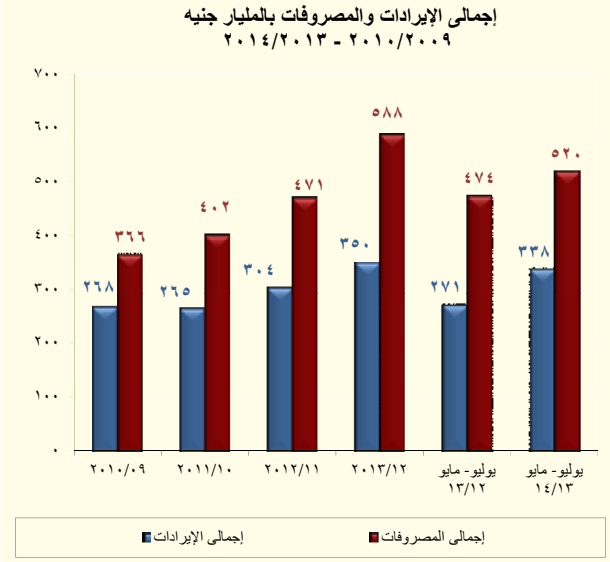

المصدر: وزارة المالية

أما على جانب المصروفات،

زيادة الإنفاق على كل من الأجور والإستثمارات والمزايا الإجتماعية..

فقد إرتفعت المصروفات خلال فترة الدراسة بنحو ٩,٦% محققة ٥١٩,٧ مليار جنيه (٢٥,٦% من الناتج المحلى) وذلك في ضوء:

- إرتفاع مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بـ٢٨,٩ مليار جنيه لتحقق نحو ١٥١,٩ مليار جنيه (٧,٥% من الناتج المحلى).
- زيادة المصروفات على الفوائد بـ١٤,٣ مليار جنيه إلى ١٣٩ مليار جنيه (٦,٨% من الناتج المحلى).
- إرتفاع المصروفات الأخرى بـ٤,٧ مليار جنيه إلى ٣٣,٤ مليار جنيه (١,٦% من الناتج المحلى).
- زيادة مصروفات على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ٧ مليار جنيه (١,٧% من الناتج المحلى).هذا وقد بلغ الإنفاق على الإستثمارات العامة في أجهزة الموازنة نحو ٣٤,٧ مليار جنيه خلال يوليو-مايو ٢٠١٤/٢٠١٣ بزيادة بنحو ٢٥,٥% عن نفس الفترة من العام السابق.

وقد جاء الإرتفاع السابق ذكره فى المصروفات على الرغم من:

- إنخفاض الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بـ٩,٤ مليار جنيه ليحقق ١٤٠,٧ مليار جنيه (٦,٩% من الناتج المحلى) وذلك نتيجة ما يلى:-
  - إنخفاض المنفق على الدعم بنحو ٢٦,٢ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٤/٢٠١٣ لتصل إلى ١٠١ مليار جنيه، مقارنة بـ١٢٧,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك فى ضوء عدم إتمام باقى تسويات دعم المواد البترولية الخاصة بالعام المالى بأكمله.

- إنخفاض الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ٠,٢ مليار جنيه ليحقق ٢٠ مليار جنيه (١% من الناتج المحلى) وذلك نتيجة ما يلى:-
  - تراجع المنفق على شراء السلع بنحو ٠,٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٤/٢٠١٣ لتصل إلى ٩ مليار جنيه، مقارنة بـ٩,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، ويرجع هذا في الأساس نتيجة لإنخفاض المنفق على المياه والإنارة بـ١٢,٣% لتسجل نحو ٣ مليار جنيه.

وفى ضوء إهتمام الحكومة المصرية بتحقيق العدالة الإجتماعية، فتعتمد خطة الحكومة المصرية لخفض عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ على ركيزتين أساسيتين. أولاً، **على جانب الإيرادات،** ستقوم الحكومة بإعادة هيكلة النظام الضريبى للسماح بالتوزيع العادل للعبء الضريبى، بالإضافة إلى خطة لمكافحة التهرب الضريبى، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التعديلات التى تمت على قانون ضرائب الدخل والتحول لنظام ضريبة القيمة المضافة.

ثانياً، إصلاحات **على جانب الإنفاق** تتركز بشكل خاص على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفقراء والفئات الأولى بالرعاية، مع إستخدام الموارد التى تمت إتاحتها من خفض دعم الطاقة فى زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي، والبنية التحتية، بالإضافة إلى البرامج الإجتماعية الهامة وعلى رأسها برامج معاش الضمان الاجتماعي، ودعم التأمين الصحى، وتطوير المناطق العشوائية وتحسين الخدمات فى المحليات، وتوفير السلع الأساسية للمواطنين.

أما بالنسبة لتقديرات **الإيرادات العامة** بموازنة العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ فتبلغ نحو **٥٤٩ مليار جنيه** بنسبة نمو قدرها ٨% عن المتوقع للعام السابق، بينما تبلغ تقديرات **المصروفات العامة** نحو **٧٩٠ مليار جنيه** بنسبة نمو قدرها ٧%. وفى ضوء هذه التطورات يبلغ **العجز الكلى** فى الموازنة العامة نحو **٢٤٠ مليار جنيه** أى نحو ١٠% من الناتج المحلى الاجمالى مقارنة بعجز قدره ١٤% فى حال عدم تنفيذ أية إجراءات إصلاحية. ومن المتوقع أن يبلغ **الدين العام الحكومى** (داخلى وخارجى) نحو **٢,٢ تريليون جنيه** فى نهاية العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ وهو ما يعادل ٩١,٥% من اجمالى حجم الناتج المحلى، وذلك انخفاضاً من نحو ٩٣,٨% خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣.

تطورات الدين العام:

ارتفاع اجمالى الدين المحلى...

بلغ إجمالى **الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** نحو ١٧٠٢,٤ مليار جنيه (٨٣,٧% من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية يونيو ٢٠١٤، مقابل ١٤٤٤,٤ مليار جنيه (٨٢,٤% من الناتج المحلى الاجمالى) فى نهاية يونيو ٢٠١٣.

ومن الجدير بالذكر ان إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** قد بلغ ١٩٠٩,٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤ (نحو ٩٣,٩% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ ١٦٤٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣ (نحو ٩٤% من الناتج المحلى الاجمالى).

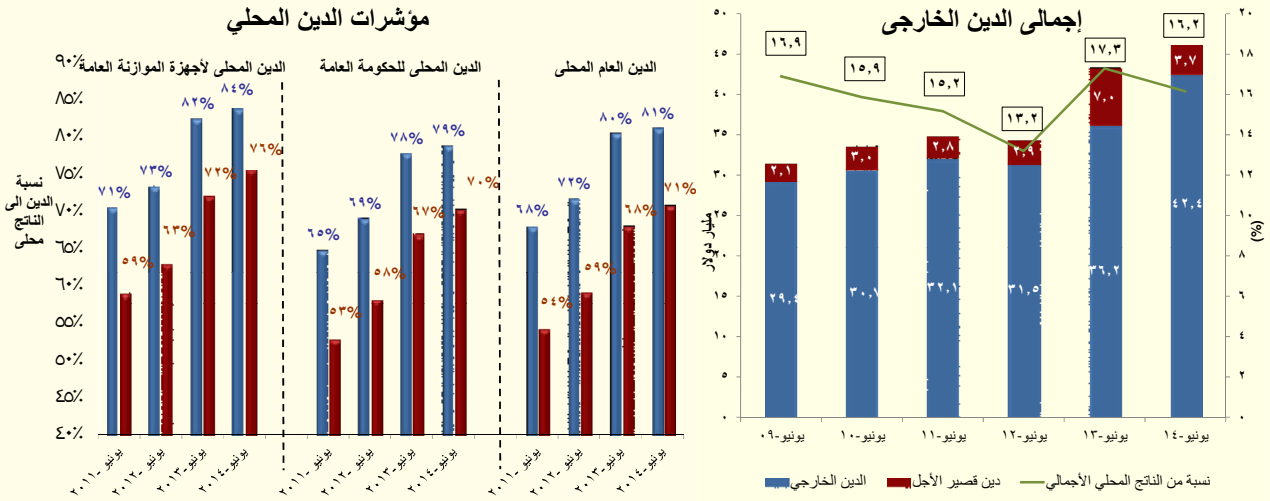

المصدر: وزارة المالية

بينما سجل إجمالي **رصيد الدين الخارجى**[٢] **(حكومى وغير حكومى)** حوالى ٤٦,١ مليار دولار بنهاية شهر يونيو ٢٠١٤، مقارنة بـ٤٣,٢ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٣ (وقد جاءت أغلب الزيادة فى صورة مساعدات من دول الخليج بشروط ميسرة). وقد بلغ رصيد الدين الخارجى لدى مصر نحو ١٦,٢% كنسبة من الناتج المحلى في نهاية يونيو ٢٠١٤، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٥,٥% كنسبة من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣).

وقد إنخفضت **نسبة الدين الخارجي قصير المدى إلي اجمالي الدين الخارجي**، لتسجل نحو ٧,٩% فى يونيو ٢٠١٤ مقارنة بـ١٦,٣% في يونيو ٢٠١٣، وهو ما يمكن تفسيره بشكل جزئى في ضوء سداد وديعة لدولة قطر بـ٢ مليار دولار بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٣، بالإضافة إلى رد وديعة قطرية أخرى بمبلغ ١ مليار دولار وسداد نحو ٠,٧ مليار دولار من مستحقات نادى باريس.

التطورات النقدية:

استقر معدل النمو السنوى للسيولة المحلية فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٤ للشهر الثانى على التوالى

وفقاً لأحدث البيانات التى تم اصدارها من قبل البنك المركزى، فقد استقر **معدل نمو السيولة المحلية** - للشهر الثانى على التوالى- ليسجل نحو ١٧% فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٤ (محققاً ١٥١٦,٦ مليار جنيه)، *بينما تراجع إذا ما قورن بمعدل نمو قدره ١٨,٤% المحقق في نهاية العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤*. **فعلى جانب الالتزامات**، يرجع الإنخفاض المحقق في معدل نمو السيولة المحلية إلى النمو المتباطئ المحقق في معدل النمو السنوى في كمية **النقود** ليسجل نحو ١٩,٣% خلال شهر الدراسة (ليحقق ٤١٠,٥ مليار جنيه) مقارنة بـ٢٠,٩% المحققة فى مايو ٢٠١٤، وهو ما فاق أثر الإرتفاع الذي شهده معدل نمو **أشباه النقود** ليسجل ١٦,٢% خلال شهر الدراسة (ليحقق ١١٠٦ مليار جنيه)، مقابل ١٥,٦% خلال شهر الشهر الماضى.

[٢] ترجع الزيادة الملحوظة فى معدلات الدين الخارجى الغير الحكومى خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ في الأساس إلى ارتفاع الدين الخارجى للسلطات النقدية بنحو ٢ مليار دولار مقارنة بالعام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ وذلك في ضوء ورود ودائع من دول الخليج بقيمة ٦ مليار دولار تم تسجيلها لدى البنك المركزى كالتالى: ٢ مليار دولار من دولة الإمارات و٢ مليار دولار من المملكة العربية السعودية و٢ مليار دولار من دولة الكويت؛ فى حين تم رد ودائع بنحو ٣ مليار دولار لدولة قطر (٢ مليار دولار وردت سابقاً، كما تم إهلاك ودائع أخرى بإجمالى مبلغ ١ مليار دولار)، كما أصدرت الحكومة المصرية سندات لدولة قطر بـ١ مليار دولار.

وجدير بالذكر، أن متوسط معدل النمو السنوى للسيولة المحلية ارتفع بشكل ملحوظ خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ ليحقق ١٧,٨%، مقابل ١٣,٧% كمتوسط معدل النمو السنوى خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢. وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء الإرتفاع الملحوظ لصافى الأصول المحلية نتيجة زيادة الائتمان الممنوح للحكومة من قبل البنك المركزى.

أما على جانب الأصول، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى بمعدل أبطأ ليسجل نحو ١٨,٤% في نهاية شهر يونيو ٢٠١٤ (محققاً ١٣٨٨,٢ مليار جنيه)، مقابل ١٩,٩% خلال شهر مايو ٢٠١٤، (ومقابل متوسط نمو سنوى قدره ٢١,٥% *خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بـ٢٣,٥% خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢*). فى حين، شهدت معدلات النمو **لصافى الأصول الأجنبية** بعض بوادر التحسن، لتحقق إرتفاعاً بنحو ٤,٢% خلال شهر يونيو ٢٠١٤ (مسجلاً ١٢٨,٤ مليار جنيه)، مقابل إنخفاض قدره -٦,٩% خلال شهر مايو ٢٠١٤. وجدير بالذكر، أن صافى الأصول الأجنبية كانت قد حققت بعض التحسن في معدل التراجع السنوى خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، محققة معدل نمو سنوى بالسالب قدره ٩,٢% فقط، مقارنة بمعدل تراجع أعلى بكثير قدره -٢٧,٨% *خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢*، ويرجع ذلك بشكل أساسى لورود مساعدات من دول الخليج في صورة منح نقدية وعينية (شحنات بترولية) مما أدى إلى انخفاض تدفقات صافى الأصول الأجنبية للخارج لدى البنك المركزى.

كما إرتفع معدل نمو **صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** ليسجل نحو ٣٠,٣% (محققاً ١٠٤٥,٩ مليار جنيه) مقارنة بـ٢٦,٨% خلال شهر مايو ٢٠١٤ (ومقابل متوسط معدل نمو سنوى قدره ٣٢,٦% خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣). بالإضافة إلى ذلك، فقد إرتفع **صافى المطلوبات من القطاع الخاص** ليسجل ٧,٤% (محققاً ٥٣٤,٦ مليار جنيه) مقارنة بـ٦,٩% خلال شهر مايو ٢٠١٤، (ومقابل ٧,٣% كمتوسط نمو خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣). ويرجع ذلك نتيجة لإرتفاع معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح لكل من القطاع العائلى والقطاع الخاص ليسجلا ١٧% و٧,٩%، مقارنة بـ١٢,٩% و٤,٨% المحققة خلال الشهر الماضى، على التوالى. بينما استقر معدل نمو **صافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** ليسجل ٥,٨% خلال شهر يونيو ٢٠١٤ مقارنة بـ٥,٩% خلال الشهر الماضى.

ومن ناحية أخرى، وفقاً لأحدث البيانات المنشورة من قبل البنك المركزى، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) ليحقق نحو ٢٠% فى نهاية مايو ٢٠١٤ مسجلاً ١٤٠٣,٣ مليار جنيه مقابل نمو قدره ١٥,٧% المحققة خلال مايو ٢٠١٣؛ هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٧,٣% في نهاية شهر الدراسة. بينما إنخفض معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) ليحقق ٦,٢% فى نهاية مايو ٢٠١٤ مسجلاً ٥٧٩,٥ مليار جنيه مقارنة بـ٨,٦% المحققة خلال مايو ٢٠١٣. وبناءاً على ذلك، فقد انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع فى نهاية مايو ٢٠١٤ لتصل إلى ٤١,٣%، مقارنة بـ٤٦,٧% خلال شهر مايو ٢٠١٣.(جدير بالذكر أن بيانات الودائع والقروض خلال شهر يونيو ٢٠١٤ لم تصدر بعد).

إرتفع رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية خلال شهر يوليو..

على نحو اخر، فقد إرتفع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى بشكل طفيف فى نهاية شهر يوليو ٢٠١٤ ليصل إلى ١٦,٧٤ مليار دولار مقارنة بـ ١٦,٦٩ مليار دولار فى الشهر السابق، وذلك في ضوء زيادة الإيرادات المحصلة من هيئة قناة السويس بنهاية العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤، بالإضافة إلى تراجع الواردات المصرية خلال الشهرين الماضيين.

إرتفاع معدل التضخم السنوى خلال شهر يوليو ٢٠١٤ مقارنة بمعدل التضخم السنوى المحقق خلال العام المالى الجارى

أما بالنسبة للتغير فى المستوى العام للأسعار فقد شهد **معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** خلال العام المالى ٢٠١٣/ ٢٠١٤ إرتفاعاً فى متوسط معدل التضخم ليسجل نحو ١٠,١%، مقارنة بـ٦,٩% خلال نفس الفترة من العام السابق، ويأتى ذلك في ضوء عدة عوامل وعلى رأسها؛ الأثر غير المواتى لفترة الأساس من العام الماضى، وارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية، والإختناقات فى قنوات التوزيع، وبعض الأسباب الموسمية الأخرى.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن معدل النمو السنوى للتضخم المحلى قد ارتفع ليسجل ١٠,٦% خلال شهر يوليو ٢٠١٤ بعد أن كان قد إستقر خلال الشهرين السابقين عند معدل قدره ٨,٢%. ويمكن تفسير هذه التطورات في الأساس نتيجة قيام الحكوم المصرية بإجراء عدد من الإجراءات الإصلاحية لزيادة أسعارالوقود، والكهرباء والغاز الطبيعى، والسجائر. وبالرجوع إلى التفاصيل، فترجع زيادة معدل التضخم السنوى نتيجة لإرتفاع معدل التضخم السنوي لمجموعة "الطعام والشراب"، بالإضافة إلى إرتفاع معدلات التضخم السنوية لبعض المجموعات الأخرى وعلى رأسها مجموعة "المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"، و"النقل والمواصلات"، و"الثقافة والترفيه"، و"المطاعم والفنادق".

كما إرتفع **معدل التضخم الشهرى** إلى ٣,١% خلال يوليو ٢٠١٤ (وهو أعلى معدل شهرى تم تسجيله منذ يناير ٢٠٠٨) مقارنة بـ ٠,٨ % خلال الشهر السابق.

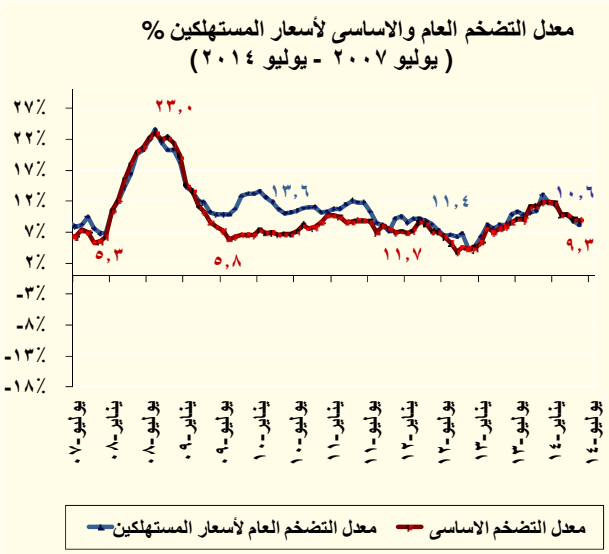

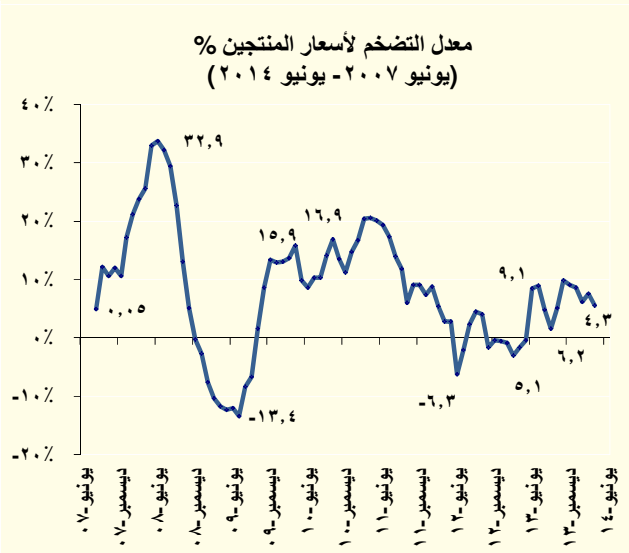

كما إرتفع متوسط **معدل التضخم الأساسي** ليسجل نحو ١٠,٢% خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤، مقارنة بـ٦,١% المتوسط المحقق خلال ٢٠١٢/٢٠١٣. بالإضافة إلى ذلك، فقد إرتفع معدل التضخم الشهرى ليسجل ١,٦% خلال شهر يوليو ٢٠١٤ مقارنة بـ ٠,٧% المحقق خلال شهر يونيو ٢٠١٤، وذلك فى ضوء إرتفاع أسعار السلع الغذائية والتى ساهمت بنسبة قدرها ٠,٨١ نقطة مئوية وارتفاع

أسعار الخدمات الأخرى لتساهم بنسبة قدرها ٠,٦٨ نقطة مئوية بينما ساهمت الخدمات المدفوعة والسلع الاستهلاكية بنسبة طفيفة قدرها ٠,١٠ نقطة مئوية في المعدل الشهرى للتضخم الأساسى.

وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١٤ برفع **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة** بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٢٥% و١٠,٢٥% على التوالى، ورفع **سعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** بواقع ١٠٠ نقطة اساس ليصلا إلى ٩,٧٥% و٩,٧٥%. وتجدر الإشارة الى أنها تعد المرة الثالثة التى يقوم خلالها البنك المركزى المصرى برفع معدلات العائد منذ نوفمبر ٢٠١١ (المرة الأولى فى نوفمبر ٢٠١١، المرة الثانية في مارس ٢٠١٣).

وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء المخاطر الصعودية المحيطة بالتضخم أثر قيام الحكومة بتعديل أسعار بعض السلع المحددة إداريا من ناحية ، وزيادة المخاطر النزولية المحيطة بتعافى نمو الناتج المحلى من ناحية اخرى وهو ما يمكن توضيحه كالتالى:

- فمن ناحية، فقد شهد الناتج المحلى تحسناً نسبياً خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤/٢٠١٣ على خلفية النمو الطفيف فى قطاعى الصناعة، والتشييد والبناء على الرغم من إنكماش قطاعى السياحة والبترول خلال فترة الدراسة.
- ومن ناحية أخرى، فإن المخاطر التصاعدية المحيطة بالتضخم ترجع إلى توقع إرتفاع معدل التضخم العام والأساسى مع نهاية الربع الأول من العام المالى الجارى في سبتمبر ٢٠١٤، الأمر الذى يمكن تفسيره في ضوء قيام الحكومة بتعديل أسعار العديد من السلع المحددة إدارياً مثل الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة فى إطار برنامج الحكومة لإجراء الضبط المالى بموازنة عام ٢٠١٥/٢٠١٤، مما سيؤدى إلى تحقيق الإستدامة المالية فى المدى المتوسط ولكنه بالتبعيه سيؤدى فى الوقت ذاته إلى زيادة الضغوط التضخمية.
- وبناء عليه، وفى ضوء توازنات المخاطر قررت لجنة السياسة النقدية رفع معدلات العائد لدى البنك المركزى المصرى للحد من الإرتفاع العام في الأسعار لما له من أثار سلبية على الإقتصاد المصرى.

ومن الجدير بالذكر **أن** البنك المركزى قد قبل في ١٢ أغسطس ٢٠١٤ بربط ودائع بقيمة ٦٥ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت ٩,٧٥%، وذلك في إطار تفعيل **عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations)** لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

كما تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزى المصرى كان قد قام **بطرح عطاء غير دورى (Exceptional Foreign Exchange Auction)** في ١٤ مايو ٢٠١٤ وذلك بقيمة ١,١ مليار دولار لتسديد احتياجات البنوك من النقد الأجنبى لتمويل الإستيراد.

أما عن تطورات **سوق رأس المال المحلى**، فقد إرتفع **مؤشر ٣٠ -EGX** خلال شهر يوليو ٢٠١٤ بـ٦٦٤ نقطة ليحقق ٨٨٢٦ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى يونيو ٢٠١٤ والذى بلغ ٨١٦٢ نقطة. وفى نفس الوقت، فقد إرتفع رأس المال السوقي على أساس شهرى بـ٤,٨% خلال شهر الدراسة

ليسجل ٥٠١ مليار جنيه (حوالى ٢٤,٦% من الناتج المحلى)، مقارنة برصيد قدره ٤٧٨ مليار دولار خلال الشهر السابق.

قطاع المعاملات الخارجية:

شهد **ميزان المدفوعات** تحسناً ملحوظاً خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى٢٠١٣/٢٠١٤، محققاً **فائض كلى بلغ نحو ٢,٢ مليار دولار** (٠,٨% من الناتج المحلى)، مقابل **عجز قدره ٢,١ مليار دولار** (٠,٧% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، ومقابل متوسط عجز قدره ٣,٦ مليار دولار خلال السنوات الخمس السابقة. حيث تراجع عجز **الميزان الجارى** ليحقق نحو ٠,٢ مليار دولار (٠,١% من الناتج المحلى) [مقابل عجز قدره ٥,٧ مليار دولار (٢,١% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة]، مدفوعاً بالإرتفاع الملحوظ فى **التحويلات الرسمية** والتحسن فى **العجز التجارى**، بالإضافة إلى تحقيق **الحساب الرأسمالى والمالى** لصافى تدفقات للداخل بنحو ٣,٥ مليار دولار (١,٢% من الناتج المحلى) [مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالى ٦,٥ مليار دولار (٢,٣% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة]. بينما سجل **صافى السهو والخطأ** تدفقات للخارج بنحو ١,١ مليار دولار (مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٢,٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة).

§ وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فيمكن تفسير تراجع عجز **الميزان الجارى** فى ضوء:

- الارتفاع الملحوظ الذى شهدته **التحويلات الرسمية** لتصل إلى نحو ١٠,٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة –وذلك فى ضوء ورود منح من الدول العربية (١ مليار دولار منحة من الإمارات، ٢ مليار دولار وردت من المملكة العربية السعودية، ٥,٨ مليار دولار منح عينية فى صورة شحنات بترولية من دول الخليج، و١,٧ مليار دولار تمويل دولى من جهات مختلفة)– مقارنة بـ٠,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- انخفاض عجز **الميزان التجارى** بـ١,٥% ليسجل نحو ٢٥,٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل عجزاً بنحو ٢٥,٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة، وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بـ٤,٢% خلال فترة الدراسة. وقد ترتب على ذلك ما يلى؛

§ إرتفاع معدلات **تغطية الصادرات إلى الواردات** خلال فترة الدراسة لتصل إلى ٤٢,٨% مقابل ٤١,٤% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

§ كما ارتفعت **نسبة تغطية الإحتياطى من العملات الأجنبية للواردات** خلال فترة الدراسة لتصل إلى ٣,٦ شهراً مقارنة بـ٢,٨ شهراً خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- على نحو آخر، فقد تراجع فائض الميزان الخدمى بنسبة كبيرة بلغت ٧٥,٥% ليصل إلى ١,٣ مليار دولار مقابل فائض أعلى قدره ٥,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق – وذلك فى ضوء الإنخفاض الملحوظ لكل من الإيرادات السياحية والمتحصلات الأخرى بـ٥٧,٣% و١٥% على التوالى.

§ كما يمكن تفسير تحقيق **الميزان الرأسمالى والمالى** لصافى تدفقات للداخل كنتيجة لبعض التطورات، من أهمها:

- ارتفاع **صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر** إلى مصر بـ٣١,٩% خلال فترة الدراسة ليسجل ٤,٧ مليار دولار (١,٦% من الناتج المحلى) مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ نحو ٣,٦ مليار دولار (١,٣% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢.
- تحقيق **الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية فى مصر** لصافى تدفقات للداخل بنحو ١,٢ مليار دولار (٠,٤% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٠,٨ مليار دولار (٠,٣% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء إصدار الحكومة المصرية لسندات بقيمة ١ مليار دولار، لاستبدال وديعة قطر بنفس المبلغ.
- انخفاض بند **خصوم أخرى لدى البنك المركزى** ضمن صافى الاستثمارات الأخرى خلال فترة الدراسة، ليسجل صافى تدفقات للداخل بنحو ٢ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالى ٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث قام البنك المركزى برد ودائع لبعض الدول العربية، ومنها ١ مليار دولار لدولة قطر.

طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد إنخفض إجمالى **عدد السياح الوافدين** خلال شهر مايو ٢٠١٤ ليصل إلى ٧٦٨,٢ الف سائح، مقابل ٨٦٠ الف سائح خلال شهر إبريل ٢٠١٤، كما إنخفض أيضاً عدد الليالى السياحية خلال شهر الدراسة لتسجل ٧٣٣١,٥ ليلة مقارنة بـ٧٦٢١,٤ ليلة خلال شهر إبريل ٢٠١٤. وتجدر الإشارة إلى قيام دولة ألمانيا خلال شهر يوليو ٢٠١٤ برفع تحذيرها الخاص بالسفر إلى مدينة شرم الشيخ، وقيام بعض الدول أوروبية بالنظر في قرارتهم المماثلة فى ضوء القرار السابق، مما قد ينعكس بشكل إيجابى على عدد السائحين الوافدين خلال الفترة القادمة.